وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

المملكة تخفض أسعار النفط لآسيا برغم تعميق قيود إنتاج أوبك+

الرياض

أخطرت شركة أرامكو السعودية ثلاثة مشترين على الأقل من شمال آسيا بأنها ستورد الكميات التعاقدية الكاملة من النفط الخام في يناير 2024، حسبما قالت مصادر مطلعة يوم الاثنين. وأعلن أكبر مصدر للنفط في أوائل ديسمبر أنه ستمدد خفضها الطوعي بمقدار مليون برميل يوميا للربع الأول من عام 2024، كجزء من جهود مجموعة أوبك + لضبط توازن الأسواق.

لكن نظرا لأن أسعار النفط الرسمية السعودية لآسيا في يناير كانت أعلى بكثير من توقعات السوق، فإن بعض المصافي في الصين، أكبر مشترٍ للنفط الخام السعودي، طلبت كميات أقل من الإمدادات. وقالت المصادر التجارية إن المصافي الصينية خصصت نحو 40 مليون برميل للتحميل في يناير انخفاضا من نحو 46 مليون برميل في ديسمبر.

ويتم تقييم أسعار النفط الخام الأخرى ذات الجودة المماثلة للخامات السعودية بأسعار أقل بكثير. وبلغ متوسط العلاوات الفورية لخام عمان المتوسط الكبريت وخام مربان الخفيف عالي الكبريت نحو 0.5 إلى 0.6 دولار للبرميل فوق أسعار دبي حتى الآن هذا الشهر، وهو أدنى مستوياتها في نحو ثلاث سنوات.

وقالت المصادر: «إنه على الرغم من ارتفاع الأسعار السعودية، فإن شركات التكرير في دول شمال آسيا الأخرى لم تطلب ترشيحًا أقل، وقال أحد المتعاملين مع شركة تكرير يابانية: «أعتقد أن الكثيرين لديهم أفكار لخفض أحجام الإمدادات. لكن ليس من السهل علينا القيام بذلك. نحن بحاجة إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع السعودية بسبب المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة».

وخفضت المملكة العربية السعودية أسعار بيع النفط الخام الرسمية إلى آسيا بأكبر قدر منذ فبراير بعد تخفيضات إنتاج أوبك+ التي تهدف إلى الحد من الضعف في الأسواق المادية. وخفضت شركة أرامكو السعودية سعر خامها العربي الخفيف الرئيس لعملائها الآسيويين في يناير للمرة الأولى في سبعة أشهر، وذلك في رد فعل على تراجع العلاوات للخام في السوق المادية وسط مخاوف من فائض العرض. وخفضت أرامكو السعودية أسعار البيع الرسمي للتحميل في يناير إلى آسيا بمقدار 50 سنتا للبرميل عن ديسمبر، إلى 3.50 دولارات للبرميل، أعلى من السعر القياسي، وفوق أسعار عمان/دبي، وفقا لقائمة الأسعار. وفي حين أن هذا أقل من التخفيض المقدر بـ 1.05 دولار للبرميل في استطلاع المحللين، إلا أنها المرة الأولى منذ يونيو التي تخفض فيها المملكة قيمة خاماتها الرئيسة.

وتمثل تخفيضات الأسعار السعودية تنازلاً عن ضعف الأسواق القريبة وسط ارتفاع الإمدادات من المنتجين خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها. وعلى وجه الخصوص، تم بيع الخام المنخفض الكبريت، والذي عادة ما يكون أكثر تكلفة لأنه ينتج وقودا أكثر قيمة، بأسعار رخيصة للغاية في الأسابيع الأخيرة، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى الصادرات الأميركية القوية.

واتفقت أوبك وحلفاؤها في آخر اجتماع، على خفض الإمدادات المشتركة بأكثر من مليوني برميل يوميا، يأتي نصفها تقريبا من المملكة العربية السعودية، في محاولة لترويض فائض السوق. وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان لاحقاً إن التخفيضات يمكن أن تستمر بالتأكيد بعد الربع الأول إذا لزم الأمر. وبالإضافة إلى خفض جميع أسعارها إلى آسيا، قلصت المملكة العربية السعودية أيضًا بعض الإمدادات إلى الولايات المتحدة. وقد ظلت هذه القيم عند مستويات قياسية خلال الأشهر القليلة الماضية، مما أدى إلى انخفاض الشحنات المتجهة إلى أميركا.

وكانت هناك أيضًا انخفاضات حادة في الأسعار بالنسبة لأوروبا - وهي منطقة أخرى تعرضت لضغوط بسبب القيم المرتفعة جدًا في الأشهر السابقة، وحيث كانت هناك أيضًا علامات على ضعف الطلب في الأسابيع الأخيرة. وأظهر مسح أن خفض الأسعار أقل من توقعات السوق بخفض قدره نحو دولار، وقال مدير مشتريات من مصفاة آسيوية: «جاء الخفض أقل من التوقعات، وقد يدفع ذلك بعض المشترين إلى شراء شحنات أقل والتوجه لشراء خام أرخص من موردين آخرين في السوق الفورية». وتقدر قيمة النفط بنفس جودة النفط العربي الخفيف، مثل خام عمان وزاكوم العلوي من أبو ظبي، بنحو 0.5 دولار للبرميل فوق أسعار دبي. وأعلنت أوبك+ عن تخفيضات طوعية للإنتاج مجتمعة قدرها 2.2 مليون برميل يوميا للربع الأول من عام 2024، لكن السوق لم تتأثر وأبدت شكوكا بشأن الالتزام بالتخفيضات. كما خفضت أرامكو السعودية أسعار الدرجات الأخرى التي تبيعها إلى آسيا، مع الخام الخفيف للغاية بمقدار 50 سنتا، في حين أن الخام العربي المتوسط والعربي الثقيل بمقدار 60 سنتا و30 سنتا على التوالي، وجميع التخفيضات أصغر من توقعات السوق. وبالنسبة للمناطق الأخرى، خفضت أكبر دولة مصدرة للنفط سعر البيع الرسمي للنفط العربي الخفيف لشهر يناير إلى شمال غرب أوروبا بمقدار دولارين إلى 2.90 دولار للبرميل فوق سعر خام برنت في بورصة لندن. وفي الوقت نفسه، انخفض سعر البيع الرسمي للنفط العربي الخفيف إلى الولايات المتحدة بمقدار 30 سنتًا ليصل إلى 7.15 دولارات مقابل مؤشر أسكي في يناير.

وكانت أرامكو السعودية قد أبقت على سعر البيع الرسمي لشهر ديسمبر لخامها العربي الخفيف الرئيس لعملائها الآسيويين دون تغيير عن الشهر السابق، مما أوقف دورة ارتفاع الأسعار لمدة خمسة أشهر وظل عند أعلى مستوى هذا العام. وأتى عدم تغير الأسعار، بعد خمسة أشهر من ارتفاع الأسعار، إذ تتأرجح السوق، التي تهزها توترات جيوسياسية، بين عدم اليقين بشأن الإمدادات وتراجع الطلب.

وفي نتائج الربع الثالث لهذا العام، أعلنت شركة الطاقة الكبرى أرامكو السعودية عن انخفاض أرباحها بنسبة 23 %، مستشهدة بانخفاض أسعار النفط وانخفاض المبيعات - وهذا الأخير نتيجة للتخفيضات الطوعية. لكن ارتفعت أسعار النفط الخام بعد الهجوم المفاجئ الذي شنته حركة حماس العسكرية الفلسطينية على إسرائيل في 7 أكتوبر، مما أثار مخاوف من تصاعد الصراع في الشرق الأوسط وربما تعطيل إمدادات النفط.

في حين، تراجع ارتفاع الأسعار مع عدم إزالة الإمدادات الفعلية من السوق ومع بقاء آفاق النمو في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، غائمة. وقال تاجر تكرير مقيم في سنغافورة، «المخاوف الجيوسياسية لا تزال قائمة وهناك خطر نقص الإمدادات. لكن المشكلة الأكثر إلحاحا هي أن هوامش التكرير تضعف مع انخفاض الطلب على النفط». وانخفضت أرباح مصفاة نموذجية في سنغافورة تعالج خام دبي إلى متوسط 2.75 دولار للبرميل في أكتوبر، بعد أن كانت 10.60 دولارات للبرميل قبل شهرين فقط. وتعمل المصافي في الصين على خفض معدلات التشغيل جزئياً بسبب تقلص الطلب الموسمي على المنتجات المكررة ولأن البلاد لم تصدر المزيد من الحصص لصادرات المنتجات.

لكن محللي النفط، توقعوا أن تقوم أرامكو السعودية بزيادة طفيفة في أسعار الخام العربي الخفيف للغاية، بما لا يقل عن 10 سنتات في ديسمبر مقارنة بالشهر السابق، متتبعة الأداء القوي للخام الخفيف مربان. وعادة ما يتم إصدار أسعار البيع الرسمية لأرامكو السعودية في الخامس من كل شهر تقريبًا، وتحدد الاتجاه للأسعار الإيرانية والكويتية والعراقية، مما يؤثر على نحو 9 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام المتجه إلى آسيا. وتبيع أرامكو نحو 60 % من شحناتها من الخام إلى آسيا، معظمها بموجب عقود طويلة الأجل، يتم مراجعة أسعارها كل شهر. والصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند هي أكبر المشترين. والمملكة هي أكبر مصدر للنفط في العالم وتتصدر مجموعة منتجي أوبك+ إلى جانب روسيا.

وتتوقع أوبك أن يرتفع الطلب العالمي على النفط تدريجيا بأكثر من 16 مليون برميل يوميا على مدى العقدين المقبلين، من 99.6 مليونا في عام 2022 إلى 116 مليونا في عام 2045. ويتوقع تقرير وكالة الطاقة الدولية لسوق النفط على المدى المتوسط لعام 2023 أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بنسبة 6 % من عام 2022 إلى عام 2028، ليصل إلى 105.7 مليون برميل يوميًا، مدعومًا بالطلب القوي من قطاعي البتروكيماويات والطيران. لكنها تتوقع أن يصل الطلب العالمي على الوقود الأحفوري إلى ذروته بحلول عام 2030 بسبب السيارات الكهربائية والطاقة النظيفة وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين. وخلال الربع الثالث، بلغ إجمالي إنتاج أرامكو السعودية من المواد الهيدروكربونية 12.8 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم وذلك بفضل استمرار الشركة في تنفيذ أعمالها بموثوقية وكفاءة عالية. كذلك، حققت الشركة تقدماً إستراتيجياً على صعيد التوسع في الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة لتبلغ 13.0 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027 من خلال مواصلة أعمال الهندسة والشراء والإنشاء المتعلقة بعديد المشاريع ومنها مشروعا زيادة إنتاج النفط الخام في حقلي المرجان والبري واللذين من المتوقع أن يبدأ تشغيلهما بحلول عام 2025، حيث سيضيف مشروع حقل المرجان 300 ألف برميل في اليوم، بينما سيضيف مشروع حقل البري 250 ألف برميل في اليوم.

وتنفذ الشركة مشروع تطوير حقل الدمام، الذي يتوقع أن يزيد إنتاج النفط الخام بمقدار 25 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2024، و50 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2027. وهناك مشروع زيادة إنتاج النفط الخام في الظلوف، والذي يتوقع أن يعالج 600 ألف برميل في اليوم من النفط الخام من حقل الظلوف عبر مرفق معالجة مركزي بحلول عام 2026. وتدير أرامكو السعودية بشكل فاعل قاعدة احتياطياتها الوفيرة من المواد الهيدروكربونية من أجل زيادة القيمة على المدى البعيد إلى أقصى درجة ممكنة وتحسين معدلات الاستخلاص النهائي من حقولها، ونظر لحجم وعدد حقول الشركة وقدرتها الفائضة، فإن الشركة قادرة على المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج الإجمالي، عبر الاستفادة من المكامن الجديدة عند الحاجة لتحسين القيمة على المدى الطويل، وذلك من خلال تحسين محفظة أعمالها.

ويؤدي تنويع مصادر إمداد النفط الخام من المكامن الجديدة إلى خفض معدلات نضوب الحقول الحالية، وإرجاء تكاليف الآبار والمرافق الإضافية من أجل معالجة ارتفاع معدلات إزاحة السوائل الكلية في هذه الحقول. وتقع الحقول الرئيسة لأرامكو السعودية على مقربة من بعضها البعض في المنطقتين الوسطى والشرقية من المملكة، وتضم محفظة أعمال أرامكو السعودية ما تعتقد أنه أكبر حقل بري مكتشف للنفط الخام التقليدي (الغوار) وأكبر حقل بحري مكتشف للنفط الخام التقليدي (السفانية) على مستوى العالم.

النفط ينخفض مع إشارات متضاربة بشأن الطلب

الرياض

أغلقت العقود الآجلة لخام برنت والخام الأمريكي، في ختام تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، على خسارة طفيفة بعد جلسة متأرجحة، انخفضت فيها الأسعار أكثر من دولار للبرميل عند نقطة معينة، مع محاولة المتعاملين التوفيق بين الإشارات المتضاربة بشأن الطلب على النفط في العام القادم.

وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت على انخفاض ستة سنتات بما يعادل 0.08% عند 76.55 دولارا للبرميل. وأغلق الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط منخفضا 15 سنتا أو 0.21 بالمئة إلى 71.43 دولارا.

وتراجعت السوق في وقت سابق من الجلسة بعد أن أظهر مسح التصنيع الذي أجراه بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك انخفاضًا للشهر الثالث في الطلبيات الجديدة، مما قد يكون علامة على ضعف الطلب على النفط في العام المقبل.

وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب: «ما أدى إلى موجة البيع هو الانخفاض الحاد في أرقام التصنيع في نيويورك». وأضاف فلين: «يبدو أن هذا السوق أكثر حساسية قليلاً لكل عنوان جديد». مضيفاً، «ما زالوا غير متأكدين من أننا وجدنا القاع في هذا السوق.»

كما اهتز التجار أيضًا بتعليقات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جون ويليامز يوم الجمعة حول الآمال في تخفيض أسعار الفائدة في العام المقبل. وقال ويليامز في مقابلة مع شبكة سي إن بي سي: «نحن لا نتحدث حقًا عن تخفيضات أسعار الفائدة في الوقت الحالي». وقال عندما يتعلق الأمر بمسألة خفض أسعار الفائدة، «أعتقد أنه من السابق لأوانه مجرد التفكير في ذلك في هذه المرحلة.

وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يوم الخميس إن رفع أسعار الفائدة الذي يهدف إلى كبح التضخم من المرجح أن ينتهي، لكنه ترك الباب مفتوحًا أمام إمكانية حدوث زيادات أخرى. وانخفض الدولار إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر يوم الخميس بعد قرار البنك المركزي الأمريكي بعد تصريحات باول، مع رؤية علامات على انخفاض تكاليف الاقتراض في عام 2024.

واستقر مؤشر الدولار على نطاق واسع يوم الجمعة. ويجعل ضعف الدولار النفط المقوم بالدولار أرخص بالنسبة للمشترين الأجانب. وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير شهري إن الاستهلاك العالمي من النفط سيرتفع بمقدار 1.1 مليون برميل يوميا في عام 2024. وفي حين يمثل ذلك زيادة قدرها 130 ألف برميل يوميا عن توقعاتها السابقة، فإن التقدير أقل من نصف توقعات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) البالغة 2.25 مليون برميل يوميا. واتفقت أوبك وحلفاؤها بقيادة روسيا، في أواخر نوفمبر، على تخفيضات طوعية بنحو 2.2 مليون برميل يوميا تستمر طوال الربع الأول. وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال إل إل سي: «تحاول الأسواق بشكل عام، والنفط بشكل خاص، فهم ما يحدث». «والجميع يحاول أن يستشعر بطريقته.»

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية يوم الجمعة إن مديري الأموال خفضوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأمريكي ومراكز الخيارات في الأسبوع المنتهي في 12 ديسمبر. وهناك إشارة صعودية أخرى لأسواق النفط يوم الجمعة تمثلت في انخفاض عدد منصات الحفر من شركة تكنولوجيا الطاقة بيكر هيوز. وانخفض عدد حفارات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار 3 إلى 623 في الأسبوع المنتهي في 15 ديسمبر.

وقالت بيكر هيوز إن منصات النفط الأمريكية انخفضت بمقدار 2 إلى 501 هذا الأسبوع، في حين لم تتغير منصات الغاز عند 119. وبذلك يرتفع عدد منصات الحفر من أعلى مستوى بعد الوباء عند 784 في ديسمبر 2022 بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، تأرجحت أسعار النفط في تداولات متقلبة مع تعليقات بنك الاحتياطي الفيدرالي المتشددة التي تكبح ارتفاع أسعار النفط الخام. وقالوا، حقق النفط مكاسب طفيفة خلال الأسبوع، لينهي سلسلة خسائر استمرت سبعة أسابيع، كدلائل على أن حملة مجلس الاحتياطي الفيدرالي القوية لرفع أسعار الفائدة قد تجاوزت الأصول عالية المخاطر.

وأشاروا، إلى استقرار خام غرب تكساس الوسيط دون تغير يذكر فوق 71 دولارًا للبرميل في فترة ما بعد الظهر. وأفسحت المكاسب في وقت مبكر من الجلسة الطريق لانخفاض يصل إلى 1.8٪ بعد تصريحات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جون ويليامز بأنه من السابق لأوانه أن يفكر المسؤولون في خفض أسعار الفائدة في مارس. وقام النفط في وقت لاحق بتقليص تلك الخسائر ليسجل أول أسبوع إيجابي له منذ أواخر أكتوبر.

وارتفع النفط الخام بأكبر قدر خلال شهر تقريبًا يوم الخميس، مدفوعًا بمشاعر الإقبال على المخاطرة على نطاق أوسع بعد أن أشار رئيس مجلس الإدارة جيروم باول إلى أن البنك المركزي يحول تركيزه إلى موعد خفض تكاليف الاقتراض مع استمرار انخفاض التضخم.

«ريج زون»: 85 دولارا للبرميل متوسط توقعات 5 بنوك لخام برنت في 2024

الاقتصادية

قال تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، إن النفط حقق مكاسب طفيفة خلال الأسبوع الماضي منهيا سلسلة خسائر استمرت سبعة أسابيع، وذلك وسط دلائل على أن حملة رفع أسعار الفائدة التي يشنها الفيدرالي الأمريكي قد تجاوزت الأصول الخطرة.

وسلط التقرير الذي صدر أمس، الضوء على تصريحات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جون ويليامز بأنه من السابق لأوانه أن يفكر المسؤولون في خفض أسعار الفائدة في مارس، وقد قام النفط بتقليص تلك الخسائر ليسجل أول أسبوع إيجابي له منذ أواخر أكتوبر.

ونوه إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بأكبر قدر خلال شهر تقريبا مدفوعا بمعنويات الإقبال على المخاطرة على نطاق أوسع بعد أن أشار جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي إلى أن التركيز يتحول حاليا إلى موعد خفض تكاليف الاقتراض مع استمرار انخفاض التضخم، لافتا إلى أن هذا الانتعاش الناشئ جاء بعد انزلاق طويل خفض العقود الآجلة لأدنى مستوياتها منذ يونيو الماضي.

وأكد أن ارتفاع الصادرات من الدول غير الأعضاء في منظمة «أوبك» بما في ذلك الولايات المتحدة، يزيد المخاوف بشأن ضعف الطلب، ويضغط على الأسعار، منوها بتقرير «وول ستريت» الذي أكدت فيه وجود بعض المجال لتعافي أسعار النفط العام المقبل رغم أنه ربما لا يكون هناك ارتفاع كبير.

ولفت التقرير إلى أن متوسط توقعات خمسة بنوك كبرى لخام برنت القياسي العالمي في 2024 يبلغ نحو 85 دولارا للبرميل، مقارنة بالمستويات الحالية البالغة 77 دولارا، مشيرا إلى تسجيل بنك «سيتي جروب» أقل تقدير عند 75 دولارا للبرميل وجولدمان ساكس جروب أعلى تقدير عند 92 دولارا.

وتوقع على نطاق واسع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بشكل أكبر في 2024 من المستويات القياسية لهذا العام بدعم من الصين، فيما لا يزال المحللون منقسمين بشأن حجم التوسع ومدى سهولة تلبيته من خلال زيادة الإمدادات.

وأشار إلى أن المعنويات العامة أصبحت أكثر حذرا مما كانت عليه في بداية العام عندما توقع عديد من الأصوات الرائدة في الصناعة أن يعود النفط الخام إلى 100 دولار للبرميل، وقد تم إحباط هذه التوقعات الصعودية بسبب الإنتاج القوي المفاجئ من المنتجين مثل الولايات المتحدة وجيانا وإيران.

من جانب آخر، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن سوق النفط شهدت في الأسبوع الماضي انتعاشا كبيرا مدفوعا بمجموعة من العوامل بما في ذلك ضعف الدولار وتوقعات الطلب المنقحة من مؤسسات الطاقة الكبرى، وبعد فترة من التراجع شهدت وصول الأسعار إلى أدنى مستوى لها منذ ستة أشهر، حيث يسلط انتعاش السوق الضوء على طبيعته الديناميكية وحساسيته للمؤشرات الاقتصادية العالمية.

وأشار إلى قيام وكالة الطاقة الدولية بتحديث توقعاتها للطلب على النفط لـ 2024 حيث توقعت زيادة في الاستهلاك العالمي بمقدار 1.1 مليون برميل يوميا لافتا إلى أن هذا التعديل يشير إلى تحسن التوقعات بالنسبة للولايات المتحدة.

وعد التقرير أن الاختلاف في توقعات الوكالات الكبرى يسلط الضوء على المناقشات المستمرة والشكوك في التنبؤ باتجاهات سوق النفط المستقبلية، مشيرا إلى حجم تأثير قرارات «الفيدرالي» الكبير على أسعار النفط الخام.

وأضاف أن التطورات الأخيرة في سوق النفط ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بإشارات السياسة النقدية الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وأبرزها احتمال خفض تكاليف الاقتراض، ذاكرا أن الأسعار حققت أول زيادة أسبوعية لها منذ ثمانية أسابيع، وهو تحول في المعنويات كان مدفوعا إلى حد كبير بتعهد مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة في العام المقبل.

وذكر التقرير أن «أوبك» كررت تفاؤلها بشأن نمو الطلب على النفط لعام 2024 بمقدار 2.46 مليون برميل يوميا وألقت باللوم في الانخفاض الأخير في أسعار النفط على مخاوف الطلب المبالغ فيها التي تؤثر في معنويات السوق.

ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي تراجعت أسعار النفط عند التسوية، بنهاية تعاملات الجمعة 15 ديسمبر، لكنها حققت أول مكاسب أسبوعية في شهرين، وذلك وسط قرارات البنوك المركزية بتثبيت أسعار الفائدة.

وانخفضت العقود الآجلة للخام الأمريكي بنحو 15 سنتا أو 0.21 في المائة لتصل عند التسوية إلى 71.43 دولار للبرميل.

كذلك تراجعت العقود الآجلة لخام برنت ستة سنتات أو 0.08 في المائة، لتصل عند التسوية إلى 76.55 دولار للبرميل بنهاية تعاملات الجمعة.

وتعثرت السوق في وقت سابق من الجلسة بعدما أظهر مسح لنشاط التصنيع الصادر عن بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك حدوث تراجع في الطلبيات الجديدة للشهر الثالث، وهو ما قد يكون مؤشرا على ضعف حجم الطلب على النفط في العام المقبل. وتأثر المتعاملون أيضا بتعليقات من جون وليامز، رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك الجمعة حول الآمال في خفض أسعار الفائدة في العام المقبل. وانخفض الدولار لأدنى مستوى في أربعة أشهر الخميس، 14 ديسمبر بعد تعليقات باول التي توقع فيها خفض تكاليف الاقتراض في 2024.

وكانت العقود الآجلة لخام برنت قد أنهت الأسبوع الماضي عند 75.25 دولار للبرميل، وكذلك أنهت العقود الآجلة للخام الأمريكي الأسبوع المنتهي في 8 ديسمبر عند 70.51 دولار للبرميل.

وفي التقرير الشهري لـ«أوبك»، أبقت المنظمة على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط دون تغيير عند 2.5 مليون برميل يوميا في 2023، كما أبقت على التقديرات لمستويات الطلب في العام المقبل عند 29.9 مليون برميل يوميا.

كما استفادت الأسعار من إعلان الفيدرالي الأمريكي هذا الأسبوع أنه سيخفض على الأرجح تكاليف الاقتراض العام المقبل.

وتوقع محللون أن يبدأ الفيدرالي في خفض الفائدة في 2024 «لكن ليس بالوتيرة المتوقعة»، مشيرين إلى خفض محتمل قدره 85 نقطة أساس خلال العام، وذلك خلافا لما تظهره توقعات أسواق العقود الآجلة (120 نقطة أساس).

ومن جانب آخر.. انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار منصتين هذا الأسبوع بعد ارتفاعه بمقدار عشر على مدار الأسابيع الأربعة الماضية.

وذكرت شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض إلى 624 منصة هذا الأسبوع وقد قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 160 منصة حفر نشطة.

وأوضحت أنه يقل عدد منصات الحفر هذا الأسبوع بمقدار 451 منصة عن عدد منصات الحفر في بداية 2019، قبل الوباء.

وأشار التقرير إلى انخفاض عدد منصات النفط بمقدار 2 إلى 501 وقد انخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 119 منصة، مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي، بينما بقي عدد منصات الغاز على حاله هذا الأسبوع عند 119، بخسارة 35 منصة غاز نشطة عن هذا الوقت من العام الماضي، فيما انخفضت الحفارات المتنوعة بمقدار 1.

ماسك: ينبغي عدم شيطنة النفط والغاز .. إنذار تغير المناخ مبالغ فيه

الاقتصادية

أكد إيلون ماسك مؤسس شركة تسلا لتصنيع السيارات الكهربائية أمس، أن من المهم خفض انبعاثات الكربون للحفاظ على الكوكب، لكن ينبغي عدم شيطنة النفط والغاز الطبيعي. واتفق ممثلون من 200 دولة تقريبا الأسبوع الماضي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب28» على بدء خفض الاستهلاك العالمي للوقود الأحفوري لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ.

وبحسب «رويترز»، قال ماسك: «إنذار تغير المناخ مبالغ فيه على المدى القصير»، مبينا أن التحرك البيئي ربما يكون قد تمادى وتسبب في أن يفقد الناس الثقة بالمستقبل.

وقال الملياردير الأمريكي، إنه يعد نفسه ناشطا بيئيا. وتابع أن من المهم على المدى الطويل أن تقلص الصناعات كميات كربون تقدر بمليارات الأطنان التي تحصل عليها من الأرض وتطلقها في الغلاف الجوي. وأضاف: «ينبغي لنا عدم شيطنة النفط والغاز»، وذلك خلال حديثه في روما في تجمع للحزب الذي تنتمي إليه جورجا ميلوني رئيسة وزراء إيطاليا.

إلى ذلك، أكد إيلون ماسك، أن المعلنين عادوا إلى منصة «إكس» -تويتر سابقا- عادا أن معدل المواليد المنخفض في إيطاليا يمثل عائقا أمام استقطاب المستثمرين. وكان الملياردير ضيف شرف في مهرجان أتريو السياسي الذي نظمه حزب «أخوة إيطاليا»، لمناقشة مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وردا على سؤال عن المعلنين الذين تركوا منصته خوفا من تزايد المنشورات اليمينية المتطرفة وزيادة التضليل والمضايقات التي تحدث عنها مراقبون كثر منذ استحواذ الملياردير على المنصة في أكتوبر 2022، قال ماسك: «أعتقد أن وضع إكس سيتحسن، إذ بدأنا نشهد عودة المعلنين إليها». وأضاف أن «المعلنين يشعرون بقلق مستمر بشأن شركاتهم... لكنني أعتقد أنها مشكلة قصيرة المدى»، عادا أن بعض من تركوا المنصة تأثروا بـ»فايروس ووك»، أي الجهود الناشطة لتعزيز موقع الأقليات والدفاع عنها.

وأبدى ماسك، في معرض حديثه عن هذا الموضوع، «تأييدا كبيرا للهجرة القانونية»، قائلا: إن على الدول الترحيب بأي شخص صادق ومستعد للعمل بجهد كبير. وأكد ضرورة «إنهاء الهجرة غير الشرعية».

ورأى الملياردير أن الهجرة لا تحل مكان النمو السكاني، مشيرا إلى أن «الناس سيختفون» في حال لم يرتفع معدل المواليد.

ولفت ماسك إلى معدل الخصوبة المنخفض في إيطاليا، وهو موضوع يثير قلق حزب ميلوني، عادا أن هذا الانخفاض يمثل خطرا على الشركات الراغبة في الاستثمار.

وردا على سؤال عما إذا كانت إيطاليا مكانا جيدا للاستثمار، أجاب ماسك إيجابا، متداركا «لكنني قلق من معدل المواليد المنخفض». وتابع متسائلا: «إذا أرادت إحدى الشركات الاستثمار في إيطاليا، فهل سيكون هناك عدد كاف من الأشخاص للعمل لديها؟».

«طوكيو جاز» تعتزم الاستحواذ على «روكليف إنرجي» الاقتصادية

ذكرت شركة «طوكيو جاز» أن شركتها التابعة «طوكيو جاز أمريكا ليمتد» ستستحوذ على شركة «روكليف إنرجي»، مقابل نحو 2.7 مليار دولار، في خطوة تهدف إلى توسيع عمليات الغاز الصخري الأمريكي.

وقالت الشركة اليابانية في بيان، إن شركة «طوكيو جاز أمريكا» ستستحوذ على جميع أسهم شركة «روكليف» وهي شركة تابعة لشركة «كوينتوم إنرجي بارتنرز»، من خلال حصتها في ملكية شركة «تي.جي.ناتيورال ريسورسيسز».

ووفقا لوكالة «بلومبيرج»، أضافت الشركة أنه تم التوقيع على الاتفاق أمس الأول ومن المقرر إتمام عملية الاستحواذ في 29 ديسمبر.

وتأتي عملية الاستحواذ وسط موجة من الاتفاقيات بقيمة مليارات الدولارات في صناعة الطاقة العالمية، حيث يكشف منتجو النفط والغاز عن أفضل طريقة لاستخدام الأرباح غير المتوقعة من ارتفاع أسعار الموارد.

أستراليا توسع قائمتها للمواد الحيوية لانتقال الطاقة الاقتصادية

وسعت أستراليا قائمتها للمواد الحيوية، التي تعد مهمة لانتقال الطاقة واحتياجات الأمن القومي، حيث تعزز البلاد قطاعها المهم استراتيجيا واقتصاديا.

وقالت مادلين كينج وزيرة الموارد الأسترالية، في بيان «إن الحكومة أضافت الفلور والموليبدنوم والزرنيخ والسيلينيوم والتيلوريوم، إلى قائمة المعادن، التي تعد ضرورية للتكنولوجيا الحديثة والاقتصادات والأمن القومي».

وفقا لما أوردته وكالة «بلومبيرج»، تمت إزالة الهيليوم من القائمة. وأعد مسؤولون أيضا قائمة جديدة للمواد الاستراتيجية، التي تضم النحاس والنيكل والألمنيوم والفوسفور والقصدير والزنك. ورغم أن تلك السلع مهمة أيضا لتحول الطاقة، إلا أنها ليست معرضة لخطر عرقلة سلسلة التوريد، ولديها صناعات راسخة.

وقالت الوزيرة «إن القائمتين ستساعدان الحكومة على التركيز على السلع الضرورية لتوفير وظائف والإبقاء على أمننا ودعم اقتصادنا».

يشار إلى أن أمريكا وأستراليا تعززان التعاون في مبادرات المعادن والبنية التحتية، المهمة في إطار استراتيجية، تهدف إلى مواجهة النفوذ العسكري والاقتصادي الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

في غضون ذلك، أعلن أنتوني البانيزي رئيس الوزراء الأسترالي، إنشاء أول محطة ضخمة لتصدير الهيدروجين في جنوب أستراليا.

والمحطة الجديدة ستكون قادرة على إنتاج الهيدروجين الأخضر بشكل أساس، كما يمكنها استضافة مشاريع بقيمة 13 مليار دولار أسترالي وتوليد ما يصل إلى 1.8 مليون طن من الهيدروجين بحلول 2030، بحسب ما قاله البانيزي. وستخصص الحكومة الفيدرالية وحكومة ولاية جنوب أستراليا 100 مليون دولار أسترالي لإنشاء المحطة التي ستوفر نحو 16 ألف فرصة عمل. ويعد الهيدروجين الأخضر وقودا خاليا من الكربون، مصنوعا من التحليل الكهربائي، باستخدام الطاقة المتجددة من الرياح والطاقة الشمسية لتقسيم المياه إلى الهيدروجين والأكسجين. وتعمل أستراليا على التوسع في قطاع الهيدروجين الأخضر، من أجل تحقيق أهداف خفض الانبعاثات وهدف الحياد الكربوني بحلول 2050.

تراجع أسعار البنزين في بريطانيا لأدنى مستوى في أكثر من عامين

الاقتصادية

أعلنت شركة أر.أيه.سي. البريطانية لخدمات السيارات أن أسعار البنزين في بريطانيا وصلت لأدنى مستوى خلال أكثر من عامين.

ويبلغ لتر البنزين الخالي من الرصاص الآن 142 جنيه استرليني في المتوسط عند المضخات، وهو سعر لم يظهر منذ نهاية أكتوبر 2021 .

وقال المتحدث باسم أر.أيه.سي. سيمون ويليامز إن التراجع يأتي خلال إحدى أكثر الفترات ازدحاما على الطرقات في السنة، بحسب وكالة الأنباء البريطانية (بي آيه ميديا).

وأضاف: «هذه أنباء سارة للسائقين، خاصة وأن الأسعار يجب أن تواصل الانخفاض في الفترة السابقة على عيد الميلاد نظرا لتدني انخفاض أسعار الجملة بشكل كبير».

اندلاع حريق في مصفاة بمدينة أصفهان الإيرانية الاقتصادية

اندلع حريق في وحدة لتقطير النفط الخام في مصفاة بمدينة أصفهان وسط إيران أمس، ما أسفر عن إصابة أربعة أشخاص.

وذكرت وكالة «فارس» للأنباء شبه الرسمية نقلا عن مسؤول كبير في حكومة أصفهان أن اثنين من المصابين من رجال الإطفاء، مضيفا أنه تم إخماد الحريق. وقال المسؤول إن النيران شبت في الأنابيب عند مدخل الوحدة 3 في المصفاة. ووفقا لـ«الألمانية» لم يذكر سبب اشتعال النار في الأنابيب. وأفادت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية بأنه يجرى إصلاح الوحدة التي شبت فيها النيران.

الحكومة الألمانية تنهي المكافأة البيئية للسيارات الكهربائية اليوم

الاقتصادية

تعتزم الحكومة الألمانية تسريع وتيرة الإنهاء المبكر للمكافآت المخصصة لشراء السيارات الكهربائية، وإنهاء المكافأة البيئية مع نهاية اليوم.

وأعلنت وزارة الاقتصاد وحماية المناخ الألمانية في برلين أن مع انقضاء يوم 17 من ديسمبر الجاري لن يكون من الممكن التقدم بطلب لدى المكتب الاتحادي للاقتصاد والرقابة على الصادرات للحصول على المكافأة البيئية.

وفي الوقت نفسه، أوضحت الوزارة أن المكافآت التي تم التعهد بتقديمها لن تتأثر وستصرف، مشيرة إلى أن الطلبات التي ستقدم حتى 17 من الشهر الجاري وستتم معالجتها وفقا لترتيب وصولها إلى المكتب الاتحادي للاقتصاد والرقابة على الصادرات.

وتأتي هذه الخطوة على خلفية حكم المحكمة الدستورية الاتحادية الخاص بالميزانية الذي أجبر الحكومة الألمانية على اقتطاع أجزاء من الميزانية، وفقا لـ«الألمانية».

يشار إلى أن البرلمان الألماني «البوندستاج» أقر استثناء للحظر الصارم على الاقتراض، المعروف باسم مكابح الديون، فيما يتعلق بميزانية 2023، استجابة لحكم قضائي.

ويأتي ذلك في إطار استجابة البرلمان الألماني لحكم صادم أصدرته المحكمة الدستورية الاتحادية التي قررت في منتصف نوفمبر أنه لا يمكن إعادة تخصيص قروض طارئة بقيمة 60 مليار يورو مخصصة لمكافحة جائحة فيروس كورونا، لأحد صناديق المناخ.

وتريد الحكومة الألمانية استخدام الميزانية التكميلية لتأمين بشكل قانوني، الأموال التي تم توزيعها بالفعل، ولا سيما في وضع حد أقصى لأسعار الغاز والكهرباء والمساعدة من الفيضانات. وهذا يشمل نحو 45 مليار يورو تم تمويلها من القروض. وستصل الديون الجديدة المقررة إلى 70.61 مليار يورو (77.39 مليار دولار) أي أعلى بواقع 44.8 مليار يورو من الحد المسموح به للاقتراض، وهذه هي المرة الرابعة التي يعلق فيها «البوندستاج» مكابح الديون.

إلى ذلك، توصل ممثلو صناعة الحديد ونقابة آي.جي. ميتال العمالية في شمال غرب ألمانيا، إلى اتفاق جديد بشأن الأجور. وينظر إلى الاتفاق على أنه رائد في مجال صناعة الحديد في ألمانيا ككل.

وقالت نقابة آي.جي. ميتال «إن الاتفاق يشمل دفع ثلاثة آلاف يورو (3270 دولارا) تعويضا عن ارتفاع معدل التضخم الماضي، وكذلك زيادة نسبتها 5.5 في المائة في الأجور بدءا من الأول من يناير 2025، ومن المقرر أن يستمر حتى 30 سبتمبر 2025».

ويضم الاتفاق أيضا ضمانات عمل، في الوقت الذي يتحول فيه القطاع من فحم الكوك إلى الهيدروجين، في إطار خطط خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أفران الصهر.

تجميع 800 سيارة بمصنع «لوسيد جدة» البلاد

تمضي المملكة العربية السعودية قُدماً نحو تحقيق رؤيتها لعام 2030، وإتساقاً مع هذه الأهداف،خطت المملكة خطواتها الأولى للوفاء بتعهدها بابتكار حلول تعتمد على الطاقة النظيفة وتحقيق الحياد الكربوني، بعد استحواذ صندوق الإستثمارات العامة على حصة كبيرة من شركة "لوسيد موتورز" للسيارات الكهربائية، وذلك بتجميع الشركة ما يقرب من 800 سيارة كهربائية في مصنعها بمدينة الملك عبدالله الإقتصادية في جدة منذ افتتاحه.

ووجهت شركة لوسيد ومقرها كاليفورنيا أنظارها صوب المملكة حينما أرادت افتتاح أول مصنع لها خارج الولايات المتحدة، لتفتتح مصنعها في السعودية في سبتمبر الماضي بقدرة إنتاجية أولية تبلغ 5 آلاف سيارة سنوياً، بعد تعهد المملكة بشراء ما يصل لـ 100 ألف مركبة منها على مدى 10 سنوات، وتركز حالياً بشكل أساسي على تدريب أكثر من 200 موظف محلي.

وتصنع السيارة الواحدة في ولاية أريزونا ثم تفكّك وتشحن إلى المملكة كأجزاء ليتم تجّميعها مرة أخرى، حيث يقوم عمال المصنع في جدة بإعادة توصيل البطارية وتركيب الإطارات وإعادة اختبار السيارة، ويتم إنتاج ما بين 16 إلى 20 مركبة يومياً، وفق ما كشف عنه المدير الإداري للشركة في الشرق الأوسط ونائب رئيسها فيصل سلطان.

ووضعت شركة لوسيد مهمة تدريب الموظفين المحليين ونصفهم سعوديون، هدفاً أساسياً لها، حيث تتخذ خطوات جادة في نهجها لتدريب الأفراد، وتعمل على إعداد الموظفين لافتتاح وحدة للبناء الكامل بما يعني مصنعاً قادراً على تصنيع سيارة في عام 2026 وقد بدأ إنشاؤه بالفعل. ويمتلك صندوق الإستثمارات العامة ما نسبته 67 % في شركة لوسيد للسيارات الكهربائية، باستثمارات بلغ حجمها 1.3 مليار دولار، ما يعادل نحو 4.9 مليار ريال.

ويهدف هذا الإستثمار المشترك بين "لوسِد" وصندوق تنمية الموارد البشرية إلى اجتذاب المواهب السعودية وتدريبها والإحتفاظ بها لبناء كوادر وطنية عالية المهارة إنسجاماً مع رؤية 2030. ويشكّل الموقع الاستراتيجي للمنشأة بالقرب من مدينة جدة ،عاملاً إضافياً لتحقيق النمو وتوسيع نطاق سلسلة التوريد المحلية، الأمر الذي يعزز مستويات الطلب للموردين المحليين ويحفز النمو الإقتصادي على المدى الطويل. كما أن موقع جدة المتميز على ساحل البحر الأحمر يتيح للمنشأة الوصول إلى سلسلة التوريد عن طريق البر والبحر معاً، ويمكّن "لوسِد" مستقبلاً من تصدير سياراتها الكهربائية الفاخرة إلى مناطق أخرى. يذكر أن مجموعة "لوسِد جروب"، تسعى دوماً لإرساء معايير جديدة للسيارات الكهربائية الفاخرة بإطلاقها سيارة Lucid Air الحائزة على جائزة أفضل سيارة فاخرة في العالم لعام 2023؛ حيث تعتبر منشأة التصنيع المتطورة "AMP-2" بالمملكة ثاني مصنع للمجموعة والأول لها على المستوى الدولي.

شركة صينية تفوز بمناقصة خطوط الكهرباء البرازيلية لتعزيز الطاقة الخضراء

الشرق الأوسط

برزت شركة «ستايت غريد» الصينية كأكبر فائز في أكبر مزاد لخطوط نقل الكهرباء في البرازيل على الإطلاق، حيث استحوذت على أكبر مجموعة من المشاريع المطروحة.

إذ فازت «ستايت غريد» بمناقصة بناء وتشغيل 1500 كيلومتر من الخطوط، تلاها كونسورتيوم بقيادة «ألوبار» لبناء 1100 كيلومتر من خطوط الكهرباء.

المزاد هو الثاني من سلسلة من المناقصات التي خططت لها حكومة الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا لزيادة الكهرباء المنقولة من المصادر المتجددة المولدة في شمال شرقي البلاد للطلب من المصادر الجنوبية. يتميز الشمال الشرقي بأشعة الشمس والرياح الوفيرة.

وقال ساندوفال فيتوسا، رئيس هيئة تنظيم الكهرباء «أنيل»، في بيان: «ستسمح هذه الخطوط للشمال الشرقي بالاستمرار في أن يكون الحدود الجديدة لتطوير الطاقة المتجددة في البرازيل».

وعرضت «ستيت غريد»، التي تشغل خطوط نقل فقط في أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية، خصماً يقارب 40 في المائة على الحد الأقصى للإيرادات السنوية للدفعة الأولى لبناء وتشغيل 1500 كيلومتر من الخطوط.

وتم تحديد العطاءات الفائزة لكل دفعة من خلال أكبر خصم يتم تقديمه على الإيرادات السنوية، يُدفع بمجرد بدء تشغيل المرافق.

وشهدت المناقصة، التي أقيمت في مبنى بورصة ساو باولو، منافسة قليلة حيث أدت الحاجة إلى استثمارات واسعة النطاق وخبرة تقنية إلى ثني مقدمي العروض، بما في ذلك «نيوينرجيا» و«إنجي برازيل» و«إيسى».

ولم تقدم «إليتروبراس»، أكبر مشغل لخطوط النقل في البرازيل، أي عطاءات فائزة.

وحصلت «ستيت غريد» على 24 امتياز نقل، 19 منها بمفردها و5 في مشاريع مشتركة، وتقوم عموماً بتشغيل أكثر من 16 ألف كيلومتر من خطوط الكهرباء في البرازيل.

وقال نائب الرئيس المحلي لشركة «ستيت غريد»، رامون ساد حداد: «لدينا الآن مشروع كبير جداً بين أيدينا نتحمل مسؤولية تنفيذه، لكننا لن نتوقف عن التطلع إلى المزادات المقبلة»، مشيراً على وجه التحديد إلى مشروع من المقرر عقده في مارس (آذار).

ومن بين الفائزين الآخرين «كونسورتيوم أوليمبوس السادس عشر»، الذي يتألف من شركة «ألوبار» للنقل، وصندوق الاستثمار «ميركوري»، الذي حصل على الدفعة الثانية التي تم بيعها بالمزاد العلني بخصم معروض بنسبة 47 في المائة.

وتغطي الدفعة الثانية 1100 كيلومتر من خطوط الكهرباء في ولايات جوياس وميناس جيرايس وساو باولو، وستتطلب استثمارات تقارب 2.6 مليار ريال برازيلي.

وأخيراً، فاز «سيليو ريديس» بثالث وأصغر دفعة أرض تغطي 388 كيلومتراً في ولاية ميناس جيرايس من خلال تقديم خصم بنسبة 42.4 في المائة، باستثمار يقدر بنحو مليار ريال.

وينبغي أن تبدأ المشاريع الثلاثة بعد 5 إلى 6 سنوات من توقيع العقود التي تبلغ مدتها 30 عاماً.

إيران تضع يدها على مصفاة حمص... وعينها على مصفاة بانياس

الشرق الاوسط

في الوقت الذي تناقش فيها الأوساط الاقتصادية الرسمية السورية جدوى المشاريع الاستثمارية الروسية، التي تتراجع منذ حرب أوكرانيا، تبدأ إيران بإعادة تأهيل مصفاة حمص لتكرير النفط، في تمدد إيراني حثيث للاستحواذ على قطاع إنتاج الطاقة في سوريا، بينما تتوانى المشاريع الروسية في سوريا.

ووفق ما ذكرته وكالة الأنباء الإيرانية «فارس»، فإن إيران ستبدأ بإصلاح وصيانة مصفاة حمص للتكرير بطاقة إنتاجية تقدر بـ120 ألف برميل، مقابل «أرباح ستحصل عليها من تكرير النفط إذا توفرت الظروف المناسبة».

وجاء هذا بعد الانتهاء من صيانة وتأهيل المجموعة الغازية في محطة توليد كهرباء بانياس من قبل شركة إيرانية. كما تزامن مع صدور قرار سوري بوقف تزويد معمل السماد في حمص المستثمر من قبل شركة روسية (ستروي ترانس غاز) بالغاز منتصف الشهر الحالي، لعدم التزام الجانب الروسي ببنود العقد، ما سبب نقصاً في كمية الغاز اللازمة لتوليد الكهرباء، وفق ما نقلته مواقع سورية إخبارية غير رسمية، ولم تعلق الحكومة عليه، بل إن وزير الكهرباء وعد بتحسن الكهرباء وحدد موعداً يأتي بعد يوم واحد من موعد وقف تزويد معمل السماد بالغاز.
مصفاة حمص، التي وضعت بالاستثمار عام 1959 بوصفها أول مصفاة لتكرير النفط في سوريا، تبلغ طاقتها التصميمية 5.7 مليون طن سنوياً، بنسب مزج بين نوعي الخام الخفيف والثقيل (40 في المائة خفيف و60 في المائة ثقيل).

وكباقي المنشآت السورية الحكومية، تعاني مصفاة حمص من تهالك كبير مع صعوبة في إعادة تأهيلها لتعثر تأمين قطع غيار بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية، وفق الموقع الرسمي للمصفاة. مصادر اقتصادية سورية قالت لـ«الشرق الأوسط» إن إيران لديها خيارات عدة لتكرير نفطها مثل كوبا ونيكاراغوا وجنوب أفريقيا أو دول آسيا، إلا أن اختيارها مصفاة حمص كان الأفضل اقتصادياً وسياسياً، في ظل حربها التوسعية في المنطقة، مع الإشارة إلى أن إيران تستخدم مصفاة بانياس على الساحل السوري لتكرير النفط، الذي يذهب كم يسير منه إلى السوق السورية، والكم الأكبر يصدر عبر لبنان، كطريقة للتحايل على العقوبات الدولية. ولفتت المصادر إلى أن اختيار مصفاة حمص بطاقة 120 ألف برميل يومياً، جاء متكاملاً مع مشاريع إيران لتفعيل خط الترانزيت والخط السككي عبر العراق، وذلك لتخفيف التكاليف التي يتطلبها النقل البحري وتقليل المخاطر واختزالاً للوقت.
أضافت المصادر: «سياسياً، السيطرة على قطاع إنتاج الطاقة النظيفة في سوريا ستمكن إيران من تعزيز إمكاناتها العسكرية في سوريا ولبنان ودعم حلفائها، وبالتالي تجذرها في المنطقة لأمد طويل».

وركزت المصادر على مواقع النفوذ الإيراني في سوريا: «البوكمال في شرق دير الزور، ومعبر البوكمال ـ القائم، ومساحات واسعة من الأراضي على الحدود مع العراق، ثم الساحل، حيث تم الحصول على عقد استثمار زراعي لـ(مبقرة زاهد) في طرطوس يمكنها من السيطرة على أراضٍ بمساحة تفوق 2300 هكتار، تمتد إلى مناطق قريبة من الحدود مع شمال لبنان وتصلها مع مرفأ الحميدية جنوب طرطوس الذي تسيطر عليه روسيا، كما تسيطر إيران على مساحات واسعة على الحدود مع لبنان، غرب محافظة حمص والقلمون في ريف دمشق، ومؤخراً مناطق جنوب سوريا الملاصقة لجنوب لبنان».

وأضافت المصادر أن إيران تخطط أيضاً لإعادة تأهيل مصفاة بانياس، بالإضافة لضلوعها في تأهيل محطات توليد الكهرباء. وبذلك يمكن القول إنها تحكم السيطرة على قطاع إنتاج الطاقة في سوريا، التي تعاني من أزمة طاقة حادة، حيث تسعى إيران إلى تأمين مصادر تمويل ذات ديمومة لنشاطاتها العسكرية في المنطقة.
وبحسب المصادر، فإن الأولوية بالنسبة لإيران تأمين تمويل للنشاط العسكري ثم تحصيل الديون المترتبة على سوريا.

وتعاني سوريا من أزمة في توفر المحروقات ومواد الطاقة. وبحسب وزير النفط السوري، فراس قدور، في مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر الذي انعقد في الدوحة الأسبوع الماضي، فإن «إنتاج سوريا للنفط انخفض من نحو 385 ألف برميل في اليوم عام 2011 إلى نحو 15 ألف برميل في الوقت الراهن. كما انخفض الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي من نحو 30 مليون متر مكعب عام 2011 إلى نحو 10 ملايين متر مكعب باليوم حالياً. كما انخفض توليد الكهرباء إلى 19.2 كيلوواط/ ساعة عام 2022 لأن إنتاج الكهرباء في سوريا يعتمد بنسبة 94 في المائة على حوامل الطاقة التقليدية من الغاز الطبيعي والوقود».

ووفق أرقام حكومية العام الماضي، كان يصل إلى مصفاة بانياس (استطاعتها نحو 126 ألف برميل يومياً) نحو 3 ملايين برميل نفط شهرياً معظمها من إيران من خلال خط الائتمان.

أما مصفاة حمص فتقوم بتكرير النفط السوري من مناطق غرب الفرات ومناطق الإدارة الذاتية عبر شركات القطاع الخاص، بكمية تقدر بـ15 ألف برميل يومياً. وتغطي مصفاتا بانياس وحمص 70 في المائة من حاجة البلاد للمازوت ونحو 90 إلى 95 في المائة من حاجة البلاد من البنزين.

خبير أوابك: مصافي النفط العربية تتبنى تقنيات معقدة.. والسعودية تتصدر القدرات التكريرية

الطاقة

على الرغم من تراجع أعمال بناء مصافي النفط في أميركا وأوروبا، حرصت بعض الدول العربية، وبوجه خاص في دول الخليج، على بناء مصافٍ بمواصفات تقنية متطورة للغاية، وهي مصافٍ عملاقة، بتكنولوجيات معقدة وطاقات إنتاجية ضخمة.

وقال مدير الشؤون الفنية، خبير أول التكرير في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، المهندس عماد مكي، إن الضغوط البيئية لخفض الملوثات دعت كلًا من الكويت والسعودية والإمارات وبعض الدول المصدرة للنفط، أو في «أوابك» إلى إنشاء مصافٍ.

وأوضح -خلال مشاركته في حلقة «أنسيّات الطاقة»، التي قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، بعنوان «خبراء أوابك يتحدثون عن قطاعي الهيدروجين والمصافي والتكامل بينهما»-، أن هناك عددًا من الأسباب لبناء مصافي النفط في الدول العربية.

وأضاف: «لا يُعد العامل البيئي المؤثر الوحيد رغم كونه أساسيًا، والدليل تسمية مشروع الكويت باسم كلين فيول بروجكت (Clean Fuel Project)، وهو هدف لإنتاج مشتقات متوافقة مع البيئة، وبالتالي تصدير هذه المنتجات إلى الأسواق الأوروبية الأكثر تشددًا، التي تطلب مستويات منخفضة جدًا من الملوثات».

وتابع: «مثلًا، نسبة الكبريت في الديزل كانت تعادل 1% أو 0.7 جزءًا في المليون، وبالتالي ندرك مدى أهمية هذا المشروع لتحسين خصائص المنتجات، وإمكان تحسين القدرة التنافسية لمصافي النفط لدخول الأسواق العالمية».

مصافي النفط السعودية والخليجية

قال خبير أول التكرير في «أوابك»، إن هناك أسبابًا أخرى للمملكة العربية السعودية بوجه خاص، والدول المصدرة للنفط بوجه عام، لبناء مصافي النفط بالتقنيات المتقدمة الحالية، بعضها اقتصادي، للاستفادة من تكرير النفط في إضافة قيمة له، وهي أرباح إضافية للنفط بدلًا من تصديره في صورته الخام. وأضاف: «مصافي النفط تخلق -أيضًا- فرص عمل في البلد سواء مباشرة أو غير مباشرة، وتنعش الاقتصاد، إذ إن المصفاة تحتاج أحيانًا إلى أكثر من 4 آلاف أو 5 آلاف وظيفة مباشرة، ونحو 30 أو 40 ألف وظيفة غير مباشرة، سواء للعمل في التكرير أو صيانة المعدات وإنتاج مستلزمات المصافي وغيرها».

ولفت المهندس عماد مكي، إلى هدف آخر لهذه المصافي، وهو العمل على تكرير النفوط الثقيلة رخيصة الثمن، ومن ثم توفير الخام الخفيف المرغوب في الأسواق العالمية، والاستفادة من فارق السعر في الحصول على مكاسب أعلى.

وأوضح أن هذه الشروط والأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مصافي النفط المعقدة والتكنولوجيات المتطورة، وفق أحدث التقنيات المطبقة في العالم، لافتًا إلى أن هذه المصافي لها أهداف بقاء، أي لا يمكن الدخول إلى الأسواق الخارجية إذا لم تكن مطابقة للمواصفات المطلوبة.

وتابع: «هناك العديد من مصافي النفط التي لم تتمكن من إنتاج الوقود بصورة تطابق المواصفات، فأُغلقت ولم تتمكن من المنافسة، أي أن التطوير أمر محتم لبقاء صناعة التكرير، أما ما يقابل الضغوط التي تواجه موضوع البيئة، فهذا أمر آخر يحتاج إلى نقاش منفصل».

ترتيب الدول العربية حسب القدرة التكريرية

ردًا على سؤال من مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، بشأن ترتيب الدول العربية من ناحية القدرة التكريرية، وعدد مصافي النفط العربية، ومركزها عالميًا، قال خبير أول التكرير في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» المهندس عماد مكي، إن إجمالي الطاقة التكريرية للدول العربية بنهاية العام الجاري 2023 يبلغ 10.3 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل 11% من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية.

وأوضح أن الطاقة التكريرية في العالم كله تبلغ نحو 94 مليون برميل يوميًا، في حين 90% من الطاقة التكريرية العربية 90% منها من دول أوابك، لذلك 11% تشكّل نصف الطاقة التكريرية لأميركا الشمالية وأيضًا نحو ثلثي الطاقة التكريرية لأوروبا.

لذلك، وفق المهندس عماد مكي، أصبحت الطاقة التكريرية لمصافي النفط العربية تحتل مركزًا مرموقًا عالميًا، وهذا -بالطبع- أحد الموازين، فالطاقة التكريرية ليست الميزان الوحيد للتعبير عن مركز صناعة التكرير في العالم، وإنما مدى صلاحية المصافي لدخول الأسواق العالمية.

وأضاف: «تتركز مصافي النفط القادرة على المنافسة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والكويت والبحرين، وعمليًا في المدة الأخيرة دخل العراق بمصفاة حديثة متطورة بطاقة 140 ألف برميل يوميًا، وهي مصفاة كربلاء، كما دخلت سلطنة عمان بمصفاة مشتركة مع الكويت بطاقة تكريرية 230 ألف برميل يوميًا، وهي أيضًا مصفاة معقدة تكنولوجيًا، وتنتج أحدث المنتجات وفق أحدث المعايير الدولية.

وبالنسبة إلى ترتيب الدول العربية، وفق خبير أوابك، تأتي السعودية في المرتبة الأولى بحدود 2.3 مليون برميل يوميًا، من خلال 7 مصافٍ، وبعدها الكويت -بعد تشغيل مصفاة الزور- بطاقة إنتاجية 1.4 مليون برميل يوميًا، وبعدها دولة الإمارات بنحو 900 ألف برميل يوميًا، وصلت مؤخرًا إلى 1.1 مليون برميل يوميًا، ثم العراق بطاقة إنتاجية 800 ألف برميل يوميًا، ومصر كذلك بنحو 800 ألف إلى مليون برميل يوميًا.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- أبرز الأرقام عن مصافي النفط في السعودية وقدراتها التكريرية:

ولفت المهندس عماد مكي إلى أن مصر لديها 8 مصافٍ، في حين عدد مصافي النفط الصغيرة في العراق يتراجع نظرًا إلى إغلاقها وتوجه الدولة لبناء مصافٍ كبيرة بدلًا منها، وبالنسبة إلى الجزائر هناك 5 مصافٍ، و3 مصافٍ في ليبيا، ومصافتان في المغرب، ومصافتان في سوريا، في حين البحرين لديها مصفاة تبلغ طاقتها التكريرية 260 ألف برميل يوميًا، وهناك مشروع لرفع قدرتها إلى 370 ألف برميل يوميًا.

شكراً